المشهد المغربي

Du 17 au 23 12 10

المشهد المغربي
Du 17 au 23 12 10

السنة الحقوقية في المغرب.. انتهاكات أقل

ما تقييمكم للحصيلة المسجلة في الميدان الحقوقي خلال هذه السنة؟

هي حصيلة جيدة على العموم، بحيث لم تسجل أي انتهاكات كبيرة في مجال حقوق الإنسان. من جهتنا نعتبر في المجلس أنها كانت سنة مثمرة، بحيث بعد ما كنا قدمنا تقريرا حول تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، السنة الماضية، وكما وعدنا آنذاك، أننا سنصدر الملاحق المتعلقة بما أنجز في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التزمنا بذلك، وفعلا الملاحقة موجودة حاليا، وجرى طبعها، ونحن بصدد نشرها.

من جهة أخرى، سنة 2010 جرى فيها صياغة خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، ومن المنتظر أن يناقشها المجلس الحكومي في أقرب فرصة.

كذلك جرت صياغة وأجرأة الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، في البرنامج السنوي الذي سيبدأ في 2011، هذا بالإضافة إلى الأشغال المستمرة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي.

كما أطلقنا خلالها برنامجا مهما، يتعلق الأمر ببرنامج التاريخ والأرشيف والذاكرة، وهو مشروع طموح جدا، وشرع في تطبيقه.

من وجهة نظرنا كمجلس استشاري، هذه السنة كانت حافلة بالمنجزات، وربما ما يميزها هو الانتقال من التركيز على متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى مهام أخرى تصب طبعا، في نطاق الحماية، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ما ردكم على بعد ما يروج حول تسجيل خروقات أحداث العيون؟

تبين في الحقيقة عكس ما يمكن أن يدعى، فإذا نظرنا إلى حصيلة الخسائر من حيث الأرواح البشرية، فمن أصل 13 ضحية، هناك 11 عنصرا من قوات الأمن، وهذا أمر لم يقع البتة في أية بلاد أخرى، وهذا يدل على أن قوات الأمن كانت ملتزمة ربما أكثر من اللازم بعدم استعمال القوة، الشيء الذي جعلها ضحية لبعض المجرمين.

هذا ادعاء باطل، وما دمنا نتحدث عن بعض المنظمات الحقوقية، فبمناسبة هذه الأحداث، لا بد بالخصوص من الاعتراف أنها قامت بمجهود لا بأس به بموضوعية وحياد، ونخص منظمة «أمنيستي أنترناشيونال»، و«هيومن رايتس ووتش»، واللتين أكدتا أنه لم تكن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان من طرف قوات الأمن المغربية.

فعلا في مناسبات أخرى، المنظمات الحقوقية نفسها، وغيرها من المنظمات، ينسبون للمغرب بعض الخروقات.

> فعلا تقع بعض الخروقات الطفيفة وهذا لا ننكره

هل هناك استمرار لخروقات حقوق الإنسان في المغرب؟

لا توجد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المغرب حاليا، لقد حسمنا في هذه المسألة منذ مدة، وليس هناك من أحد يقدر على أن يثبت العكس. فعلا تقع بعض الخروقات الطفيفة، وهناك نواقص في بعض المجالات، هذا لا ننكره، والمنظمات الحقوقية من حقها ومن واجبها أن تشير إلى هذه النواقص، ونحن محتاجون لملاحظاتها وانتقاداتها، لكن ادعاء أن في المغرب ما تزال ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، هذا غير صحيح، ولا تقوله هذه المنظمات. ■

المشهد المغربي
Du 17 au 23 12 10

ما هو تقييمك للحصيلة الحقوقية المسجلة خلال 2010؟

يصعب في لحظات وجيزة أن أعطي تقييما عميقا، لكن يمكن القول إجمالا إنها كانت حصيلة إيجابية. إن المنتدى استطاع أن يرجع الملف إلى سكته، عبر المنهجية الجديدة التي بدأها، وهي جعل الملف مجتمعيا، وليس حقوقيا محضا، مرتبط بالسياسة العمومية. قمنا بمشاورات مع جميع الأطياف الأساسية، السياسية، والنقابية، والمدنية، على أساس توحيد أجندتنا، والالتفاف جميعا حول توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

بالنسبة لي، فهذه لحظة ديمقراطية يمكن أن نعمل فيها هذه التوصيات، باعتبار أن الجميع، دولة ومجتمعا مدنيا وسياسيا، في حاجة لهذه التوصيات، لكي نرد الاعتبار إلى الدينامية الديمقراطية التي بدأت.

لكن للأسف، جاءت أحداث العيون لتربك مسار الأجندة، التي كنا نسير فيها.

ما هي طبيعة تأثير هذه الأحداث على أجندتكم؟

ما وقع في العيون وما يقع في جميع أنحاء المغرب، يوضح أن الوقع الاجتماعي للانتفاضات والتظاهرات ذهب بعيدا، لأسباب داخلية وخارجية. تدويل هذا المشكل، سيجعل منه اعتقادا وهميا أننا في زمن حرب، ومن هذا المنطلق أقول إننا ضد قرع طبول الحرب، وإننا مع الحلول العادلة، والسلم، والحوار، والتفاوض.

ما وقع في العيون أعاد عقارب الساعة إلى الوراء، ويطرح علينا تساؤلات، وأنه لا بد من إعادة النظر في طريقة تعاملنا، وطريقة تدبير الدولة للملفات بصفة انفرادية، وأنه آن الأوان لاعتماد مقاربة تشاركية، لأن ذلك من شأنه تقوية الجبهة الداخلية، وبالتالي يمكن أن نذهب بعيدا ونتحد بشكل صحيح.

بالنسبة إلينا لابد من تصفية الأجواء السياسية، والانفتاح على المجتمع، من خلال البحث عن القدرات المتوفرة لدينا. نعتبر أن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، هي المشروع الوحيد البديل ريثما يتبلور مشروع مجتمعي، ونعتبرها أساسية، انطلاقا من إصلاحات سياسية ودستورية ومؤسساتية، وصولا إلى التسويات الإدارية والإدماج الاجتماعي.

هناك تقارير تفيد أن هناك استمرارا لانتهاكات حقوق الإنسان؟

انتهاكات حقوق الإنسان ما تزال مستمرة للأسف، وفيها ما هو جسيم يتعلق بالتعذيب، والاحتجاز خارج نطاق القانون، لكن لكي نكون واضحين، ليست بالجسامة نفسها، التي عرفتها انتهاكات الماضي.

لكي لا نخلط، فعلا هناك انتهاكات وفي بعض الأحيان تكون جسيمة، لكنها ليست بالخطورة نفسها، التي كانت عليها في الماضي الأسود. يجب الآن التفكير بشكل جدي في أن تعمل الدولة على طي هذا الملف، من خلال ضمانات عدم التكرار، ومن هنا نؤكد أن توصيات الإنصاف والمصالحة تضمن الإصلاح المؤسساتي والحكامة الأمنية وإصلاح القضاء وغيرها. ■